التنظيم القانوني للسياسة الجمركية والضريبية في العراق في ظل اقتصاد السوق

أ.د. آرين قاسمي
الاستاذ المساعد لجامعة الاديان و المذاهب بقم في ايران

م.م. علياء حسين شويح البديري
طالبة دكتوراه في جامعة طهران بورديس فارابي في ايران

البريد الإلكتروني Email : A_ghassemi@hotmail.com
hlya23972@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، السياسة الجمركية، اقتصاد السوق، العراق.

كيفية اقتباس البحث
قاسمي ، آرين، علياء حسين شويح البديري، التنظيم القانوني للسياسة الجمركية والضريبية في العراق في ظل اقتصاد السوق، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Legal regulation of customs and tax policy in Iraq in light of the market economy

Dr. Ariyan GHASSEMI
Assistant professor of public law, University of Religions and Denominations, Qom, Iran

m.m. Alia Hussein Shweih Al-Badiri
PhD student at Tehran Pardis Farabi University in Iran

Keywords : Legal regulation, customs policy, market economy, Iraq.

How To Cite This Article
GHASSEMI, Ariyan , Alia Hussein Shweih Al-Badiri, Legal regulation of customs and tax policy in Iraq in light of the market economy, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study was prepared to reconsider customs policy In Iraq, given the challenges the economy Is currently facing, and In order to enhance economic reality and get rid of excessive dependence on oil revenues. Customs revenues are considered an essential part of economic and financial policy, as they play a major role In economic development by imposing customs tariffs on Imported goods and goods, and directing other sectors such as the Industrial, agricultural and commercial sectors . Customs revenues are considered an Important source of financing the state's general budget, as Imports constitute a large percentage of the protected consumption of goods and merchandise of all kinds, as a result of economic openness and the transition from a central market economy to an open market economy. Despite the large volume of these Imports, it Is noted that customs revenues do not constitute a sufficient percentage of the state's general budget revenues. The research also revealed the presence of other factors that affect customs revenues, such as economic,

political and security factors. The human element represented by our study is the employees of the General Authority of Customs, their element in the customs transaction and its role in economic development through increasing customs revenues, which are among the resources of the state's general budget. The procedures for completing the customs transaction have a major role in the process of increasing customs revenues, and the simpler and uncomplicated these procedures are, the more customs revenues increase by encouraging importers and exporters to increase their economic activity (import and export) and encourage investors to increase their economic activity. The Tariff Audit Department at the Center The General Authority of Customs contributes significantly to increasing customs revenues, as it is the last and most important link to preserving public money.

المستخلص

تم إعداد هذه الدراسة لإعادة النظر في السياسة الجمركية والضريبية في العراق، نظراً للتحديات التي يواجهها الاقتصاد في الوقت الحالي، ومن أجل تعزيز الواقع الاقتصادي والتخلص من الاعتماد المفرط على العائدات النفطية. تُعتبر الإيرادات الجمركية والضريبية جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية والمالية، حيث تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية من خلال فرض التعريفات الجمركية على السلع والبضائع المستوردة، وتوجيه القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والزراعي والتجاري. تُعتبر الإيرادات الجمركية والضريبية مصدرًا هامًا من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث تشكل الاستيرادات نسبة كبيرة من الاستهلاك المحمي للسلع والبضائع بجميع أنواعها، نتيجة للانفتاح الاقتصادي والانتقال من اقتصاد السوق المركزي إلى اقتصاد السوق المفتوح. وعلى الرغم من حجم هذه الاستيرادات الكبير، يُلاحظ أن الإيرادات الجمركية لا تشكل نسبة كافية من إيرادات الموازنة العامة للدولة.كما ان الايرادات الضريبية لها نفس الدور في دعم الموازنة العامة للدولة. كما كشف البحث عن وجود عوامل أخرى تؤثر على الإيرادات الجمركية، مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية. ان العنصر البشري المتمثل بدارستنا موظفي الهيئة العامة لمكمرك عنصرمهم في المعاملة الكمركية ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الايرادات الكمركية التي تعد من موارد الموازنة العامة للدولة. ان إجراءات انجاز المعاملة الكمركية لها دور كبير في عملية زيادة الايرادات الكمركية وكلما كانت تلك الإجراءات بسيطة وغير معقدة كلما زادت الايرادات الكمركية من خلال تشجيع المستوردين والمصدرين على زيادة نشاطهم الاقتصادي) الاستيراد والتصدير (ويشجع المستثمرين على زيادة

نشاطهم الاقتصادي. ان قسم تدقيق التعريفة في مركز الهيئة العامة للجمارك يساهم بشكل كبير في زيادة الايرادات الكمركية كونها الحلقة الاخيرة والمهمة على الحفاظ على المال العام.

المقدمة

في ظل اقتصاد السوق، يلعب التنظيم القانوني للسياسة الجمركية والضريبية دوراً حيوياً في تنظيم الأنشطة التجارية وتوجيه التدفقات الاقتصادية في العراق. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، وضمان توزيع الثروة بشكل عادل، وتعزيز التنافسية في السوق.

من خلال فهم التنظيم القانوني للسياسة الجمركية، يتم تحديد الرسوم الجمركية والضوابط المتعلقة بالواردات والصادرات، وهو ما يؤثر بشكل كبير على تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، يتم من خلال السياسة الضريبية تحديد نسب الضرائب والخصومات الضريبية والإجراءات الضريبية الأخرى، وتلعب دوراً هاماً في تحقيق التمويل العام وتوجيه السلوك الاقتصادي.

تطبيق التنظيم القانوني للسياسة الجمركية والضريبية في العراق يتطلب أنظمة فعالة وشفافة تعزز الثقة في السوق وتحقق التوازن بين متطلبات الاقتصاد السوقي والمصالح العامة. كما يتطلب أيضًا مراقبة وإشراف فعالين لضمان الامتثال للقوانين ومكافحة التهرب الضريبي والتجارة غير المشروعة.

بهذا السياق، يتطلب التحول نحو اقتصاد السوق في العراق تطوير إطار قانوني قوي ومتكامل للسياسة الجمركية والضريبية، يتسم بالشمولية والمرونة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

اولا. اهمية البحث

أهمية البحث تأتي من ضرورة إعادة النظر في السياسة الجمركية الضريبية في العراق في ظل اقتصاد السوق، ودورها في حماية وتحقيق الموارد المالية التي تسهم في تعزيز الخزينة العامة للدولة.

ثانيا.مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في البحث في التنظيم القانوني للسياسة الجمركية والضريبية في العراق يتطلب أنظمة فعالة وشفافة تعزز الثقة في السوق وتحقق التوازن بين متطلبات الاقتصاد السوقي والمصالح العامة، حيث ان تطبيق التنظيم القانوني للسياسة الجمركية والضريبية في العراق يتطلب أنظمة فعالة وشفافة تعزز الثقة في السوق وتحقق التوازن بين متطلبات الاقتصاد السوقي

والمصالح العامة لذا كان لابد من صياغة سؤال البحث ماهي الواجبات والمهام التي تؤثر على سياسة الادارة الكمركية والضريبة؟

ثالثاً. هدف البحث

يسعى هذه البحث الى بيان دور الادارة الكمركية في زيادة ايرادات الهيئة العامة للجمارك. وذلك من خلال تسميط الضوء على ما يأتي:

١. ادارة الموارد البشرية.

٢.تبسيط الإجراءات الكمركية والضريبية.

٣.دور قسم تدقيق التعريفة الكمركية.

٤.فرض العقوبات القانونية الرادعة.

رابعا. فرضية البحث

ستبنى فرضية البحث الواجبات والمهام التي تؤثر على سياسة الإدارة الكمركية والضرائب تشمل:

١. تحسين كفاءة العمل الكمركي لزيادة الإيرادات الكمركية.

٢. مراعاة العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تؤثر على الإيرادات الكمركية.

٣. تطوير وتدريب موظفي الجمارك لتعزيز دورهم في تحقيق أهداف الإيرادات الكمركية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما ان ان للادارة الكمركية والضريبية واجبات ومهام تؤثر بشكل ايجابي على حجم الايرادات الكمركية من خلال الادارة المرنة والكفوءة للهيئة العامة للجمارك والهيئة العامة للضرائب.

خامساً.منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي للوقائع والتطوارت على أرض الواقع للوصول الى اهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالموضوع. وقد تم تقسيم البحث الى محورين محورين رئيسيين تناول الأول منها بالادارة االكمركية ووظائفها، في حين تطرق المحور الثاني واقع طرق الجبايه الضريبيه فى النظام الضريبى العراقي وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

سادسا.تقسيم الخطة

اعتمدنا في هذا البحث على هيكلية واسعة لبيان البحث بشكل تفصيلي كالاتي المقدمة بيان المسألة أهمية البحث اهداف البحث مشكله البحث منهج البحث وتقسيم الخطة المبحث الاول : الادارة الجمركية ووظائفها في مطلبين المطلب الاول : ادارة الموارد البشرية والمطلب الثاني: تبسيط إجراءات العمل الكمركي المبحث الثاني : مكونات النظام الاقتصادية في ثلاث مطالب، المطلب الاول: العناصر الايدولوجية والاقتصادية، المطلب الثاني : عناصر النظام الضريبي

وخصائصه ومؤشرات الضريبة على الدخل في العراق، المطلب الثالث: تفعيل دور قسم تدقيق التعريفة ثم اتبعنا البحث بالخاتمة التي تناولت النتائج والتوصيات والمصادر ومن الله التوفيق والسداد.

المبحث الاول: الادارة الجمركية ووظائفها

الإدارة الجمركية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ جميع الأعمال الجمركية وتنفيذ القرارات الصادرة عن الدولة كجهة تنفيذية. في العراق، تتمثل الإدارة الجمركية في الهيئة العامة للجمارك، وتعمل وفقًا لأحكام قانون الجمارك المرقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل. من بين المهام والوظائف المناطة بها، والتي تؤثر على الإيرادات الجمركية، تتولى الإدارة الجمركية مسؤولية تنفيذ جميع الأعمال الجمركية وتطبيق القرارات الصادرة عن الحكومة كجهة تنفيذية. في العراق، تتمثل الإدارة الجمركية في الهيئة العامة للجمارك، وتعمل وفقًا لأحكام قانون الجمارك المرقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل[١]. تشمل مهامها ووظائفها التي تؤثر على الإيرادات الجمركية[٢]، سوف نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب نتناول في المطلب الاول ادارة الموارد البشرية اما المطلب الثاني فنتناول فيه : تبسيط إجراءات العمل الكمركية ثم المطلب الثالث: تفعيل دور قسم تدقيق التعريفة:

المطلب الاول ادارة الموارد البشرية

تُعتبر الموارد البشرية موردًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول المختلفة، بناءً على أن العنصر البشري يشكل محور كل نشاط، ويعتمد عليه النمو والتقدم. لذلك، يترتب على الإدارة التنفيذية الاهتمام والحرص على تطوير وتنمية مهارات وإمكانيات الموارد البشرية، بما يتفق مع التطورات الحاصلة في أنظمة العمل، وذلك من خلال تحقيق الرقابة والسيطرة المطلوبة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.والموارد البشرية مجموع الأفراد المشكلين للقوى العاملة بمنظمة ما، أو قطاع أعمال أو اقتصاد ما. ويستخدم البعض مصطلح رأس المال البشري بشكل مترادف مع الموارد البشرية، على الرغم من أن رأس المال البشري عادة ما يشير إلى وجهة نظر أضيق، و هناك مصطلحات أخرى تستخدم أحيانا تشمل «القوى العاملة» أو المواهب أو «العمل» أو مجرد «الأفراد». ووجدت الموارد البشرية كمنتج لحركة العلاقات البشرية في بدايات القرن العشرين، عندما بدأ الباحثون يوثقون طرق لخلق قيم للأعمال عن طريق الإدارة الإستراتيجية للقوى العاملة وسوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول: مفهوم وأهمية ادارة الموارد البشرية اما الفرع الثاني: تنمية الموارد البشرية.

الفرع الاول: مفهوم وأهمية ادارة الموارد البشرية

تُعرف الإدارة على أنها عملية اجتماعية وإنسانية، حيث يتم تنسيق جهود العاملين في المنظمة أو المؤسسة كأفراد وجماعات لتحقيق الأهداف المحددة، مع الحرص على أفضل استخدام للامكانيات المادية والبشرية والعينية المتاحة وعرفت ايضا الادارة بانها نظام يختص بشؤون العاملين. [٣]

نتيجة للتطورات المعرفية العالمية المستمرة، التي انتشرت بشكل واسع وسريع، خاصة خلال العقدين الأخيرين، تنبعث ضرورة اعتماد مناهج إدارية متطورة للتعامل مع الموارد البشرية، تختلف عن تلك التي كانت متبعة في السابق. [٤]

تتبع أهمية العنصر البشري في المؤسسات المختلفة من دوره الأساسي في تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات. ونظرًا لأهمية الموارد البشرية ونتيجة للتطور العالمي والتكنولوجي، إلى جانب اتساع السوق وسرعة التبادل التجاري وزيادة الاستهلاك والانفاق، زاد الطلب على استخدام الوسائل الحديثة في أداء المهام. وبالتالي، يصبح من الضروري استخدام كوادر بشرية مهرة ومحترفة قادرة على استخدام هذه الوسائل بفاعلية وبطريقة تخدم المصلحة العامة بأفضل الطرق. في هذا السياق، تلعب إدارة الموارد البشرية دورًا فاعلاً في تأهيل وتدريب الموظفين، وتوسيع مهاراتهم بشكل عمودي وأفقي، بهدف تحقيق الأهداف التالية: [٥]

١.أهداف اجتماعية: تشمل توفير فرص العمل لأفراد المجتمع وفق قدراتهم ومهاراتهم.

٢.أهداف وظيفية: تتمثل في الاهتمام بالكوادر الوطنية والاستفادة الكاملة من قدراتهم ومهاراتهم.

٣.أهداف تنظيمية: تشمل تعزيز التنسيق والتعاون بين إدارة الموارد البشرية والأقسام الأخرى في المؤسسة، لضمان تحقيق أهداف المؤسسة بشكل فعال ومنسق. [٦]

٤.أهداف انسانية: من توفير متطلبات الموظفين والاهتمام بحاجاتهم.

الفرع الثاني: تنمية الموارد البشرية

يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية على أنها مجموعة من الأنشطة والإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تأهيل وتطوير الأفراد بطريقة منطقية، تسهم في تحسين أدائهم الحالي والمستقبلي في أعمالهم. [٧] تتولى إدارة الموارد البشرية مهمة تنمية الموظفين نظرًا لأهميتها في مساعدتهم على اكتساب المهارات والمعرفة ذات الصلة بالعمل، مما يسهم في تحسين الأداء وزيادة الثقة بالنفس والقدرة على العمل ورفع الروح المعنوية، ويعمل على تقليل التكاليف وانخفاض مستويات المخاطر من جراء العمل.

تتنوع أنواع التدريب بناءً على ظروفه وطبيعته، فقد يكون التدريب فرديًا حيث يكون مخصصًا لفئة معينة من الموظفين، أو جماعيًا حيث يستهدف عينة من الموظفين. كما قد يتم التدريب في مواقع العمل، مما يكون أمرًا ضروريًا خاصة في قطاعات مثل الجمارك التي تتطلب تدريبًا على أساس مكاني نظرًا لاختلاف العمل في الموانئ البحرية والبرية والجوية. وقد يكون التدريب أيضًا خارج مواقع العمل، عن طريق إرسال الموظفين إلى مراكز تدريبية متخصصة.

ويجب مراعاة تاريخ التعيين للموظفين في تحديد أنواع التدريب المناسبة، حيث يتطلب الموظفون الجدد التدريب المختلف عن تلك الذين لديهم خبرة. كما يجب التفريق بين العناوين الإدارية والفنية واختيار الدورات التدريبية المناسبة لكل فئة، بناءً على طبيعة ومهام الوظيفة.[٨]

بناءٍ على ما سبق نرى ما يلي:

أ. يجب مشاركة جميع الموظفين، وخاصة الجدد، في دورات تأهيلية أساسية ملزمة في مجال الجمارك، والتي تُقام في مركز الهيئة العامة للجمارك أو في المناطق الكمركية، وفقًا لترتيب الاعتماد، حيث تهدف هذه الدورات إلى تعريف الموظفين بأعمال جميع الأقسام والشعب التابعة للهيئة العامة للجمارك (مثل المنفيست، التسعيرة، التخمين، تدقيق التعريفة، إلخ)، بالإضافة إلى الدورات التخصصية التالية:

١.دورة متخصصة في الأعمال المالية المحاسبية للمحاسبين المتخصصين.

٢.دورات تخصصية في برامج الحاسوب وتطبيقاتها للمهندسين والمبرمجين والمحللين.

ب.تعريف الموظفين بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالقطاع العام. المتمثلة:

١.قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة١٩٨٤ لما له من أهمية من تعريف الموظف الكمركي على ميامو وواجباتو ونطاق عممو بشكل صحيح[٩].

٢.قانون التعريفة الجمركية الجديد رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠.

٣.قانون الخدمة المدنية رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ الذي يمنح موظف القطاع العام الحقوق والواجبات منذ تعينه وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد[١٠].

٤.قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتاركي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١، الذي بدوره يعرف الموظف بالعقوبات التي تقع عليه في حال ارتكابه اي مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات النافذة.[١١]

لتكون هذه الدورات فعّالة ومجدية، يجب أن يجتاز المشارك فيها امتحانًا، ولا تُمنح له شهادة اجتياز إلا بعد حصوله على درجة النجاح المقررة، وإذا لم يتحقق ذلك، يتعين عليه إعادة الدورة مرة أخرى.

يجب اختيار الموظفين بعناية وفقًا لمعايير محددة مسبقًا، مع مراعاة حصولهم على شهادات جامعية من مؤسسات موثوقة، وتحديداً وفقًا لاحتياجات الهيئة العامة للجمارك ولخبراتهم التي تخدم العمل الجمركي. يجب وضعهم في المواقع المناسبة التي تتناسب مع مهاراتهم ومؤهلاتهم، مع ضرورة تأهيلهم من خلال الدورات المذكورة في هذه الدراسة.

هذا الاختيار الجيد للموظفين وتقديم الدورات التدريبية اللازمة يعزز من فاعلية وإنتاجية الموظفين، مما ينعكس بدوره على زيادة الإيرادات الجمركية المحققة.

يتوجب على إدارة الموارد البشرية الاهتمام والانتباه الشديد لاختيار الموظفين العاملين في المنافذ الحدودية، سواء كانت برية، بحرية، أو جوية، حيث تعتبر هذه المنافذ المصدر الرئيسي والحيوي للإيرادات العامة للدولة. يجب دراسة حجم الأنشطة في هذه المنافذ ومعرفة التغيرات التي تحدث في الإيرادات، وتزويدها بموظفين ذوي خبرة مهنية عالية وسمعة جيدة، حيث تُعتبر هذه الموارد البشرية الفعالة عاملاً مهمًا في زيادة الإيرادات الجمركية.

يجب أيضًا متابعة الموظفين وإجراء تقييم دوري لأدائهم، وذلك بهدف تحقيق العدالة بينهم، وتكريم الأداء المتميز، ومحاسبة المتقاعسين عن واجباتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتعين توزيع المهام الضرورية على الموظفين بناءً على تخصصاتهم ومؤهلاتهم العملية، مع تحديد الموظف المناسب للمكان المناسب في المنافذ الحدودية. [١٢]

المطلب الثاني: تبسيط إجراءات العمل الكمركي

يتزايد الاهتمام بالعمل الجمركي نظرًا للتزايد المستمر في العمليات التجارية للصادرات والواردات، حيث يُعتبر الجمارك حلقة مهمة في سلسلة اكتمال العمليات التجارية الدولية. يعتمد النجاح في التجارة بشكل كبير على السياسات الجمركية للدول،[١٣] حيث تعتبر الجمارك الحلقة الأخيرة في إتمام الصفقات التجارية. الجهة المسؤولة عن هذا العمل هي الهيئة العامة للجمارك، التابعة لوزارة المالية، ويتمثل دورها في تحصيل الرسوم والضرائب المالية على البضائع، سواء كانت مصدرة أو مستوردة، عند عبورها للحدود الجمركية كمستوردات أو صادرات.[١٤]

تُمارس الهيئة العامة للجمارك دورها بتطبيق القرارات والأنظمة والتعليمات النافذة، وذلك وفقًا لقانون الجمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل. إنها دائرة ذات طابع اقتصادي تراقب العمليات التجارية عبر المنافذ المتعددة وتحصيل الرسوم والضرائب المحددة:

أ.تحصيل الرسوم والضرائب وجميع الرسوم الأخرى التي يُدفعها المصدرين والمستوردين يُعتبر مصدرًا هامًا لتمويل الموازنة العامة للدولة، كما يُعتبر أداة فعالة في مواجهة سياسات الإغراق التجاري والحفاظ على الصناعة الوطنية وحماية المستهلك.

ب.تحقيق الحماية والأمان يتم من خلال مكافحة التهريب للسلع والبضائع الممنوعة، مثل المخدرات، والمواد السامة، والمواد الخطرة، وممارسات الغش التجاري، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها، سواء كانت داخل المنافذ أو خارجها عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية. يتم ذلك من خلال نطاق سلطة الهيئة العامة للجمارك بالتنسيق مع الجهات الساندة الأخرى، مثل وزارة الداخلية والمركز الوطني لمسيطرة على المواد المشعة.

ت.تهدف مكافحة التهريب إلى منع التهرب من دفع الرسوم الجمركية على السلع والبضائع المستوردة والمصدرة، وكذلك المنتجة داخلياً، بما في ذلك ضرائب الإنتاج. تشمل هذه الجهود فرض رسوم على بعض السلع والبضائع المحمية مثل المشروبات الروحية والسجائر، والتي تم تعليق فرضها حالياً.

ث.تشمل أحكام الرقابة على المستودعات والمخازن الجمركية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو تلك التابعة للمنافذ الحدودية.

ج.الالتزام بتنفيذ القرارات واللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الزراعة والبيطرة، وزارة الداخلية، ووزارة الصحة، تتعلق بعمليات الحضر والمنع والتقييد على أنواع معينة من البضائع وفي أوقات محددة[١٥].

وسيتم تقسيم هذا المطلب الى ثلاث فروع الفرع الاول: مفهوم الإجراءات الكمركية اما الفرع الثاني: خطوات تبسيط الإجراءات الكمركية ثم الفرع الثالث: اشكال تبسيط الإجراءات

الفرع الاول: مفهوم الإجراءات الكمركية

الإجراءات الجمركية هي سلسلة من الخطوات المحددة مسبقًا التي يجب اتباعها في المعاملات الكمركية. تمثل هذه الإجراءات خططًا موضوعة للمستخدمين لاتباعها عند القيام بالأعمال المتكررة، وتضمن أن تُعالج العمليات المتكررة بطريقة موحدة. تشمل الإجراءات الجمركية سلسلة من الخطوات الكتابية التي يشارك فيها عدد من الموظفين في إدارة معينة أو في عدة إدارات، وتصمم لضمان أن العمليات تُنفذ بأفضل الطرق الممكنة بما يتماشى مع سلطة الجمارك.

وهناك عدة اهداف وفوائد لتبسيط الإجراءات الجمركية:

١.تسريع إنجاز المعاملات: يتم ذلك من خلال تحديد الخطوات المتسلسلة المطلوبة في المعاملات الجمركية، مما يقلل من الوقت المستغرق ويقلل من التكاليف[١٦].

٢.تحسين نوعية الخدمة: من خلال بساطة الإجراءات ووضوحها، يتم تقليل الضغط على الموظفين، مما ينعكس إيجاباً على نوعية الخدمة المقدمة للمتعاملين[١٧].

٣.توحيد الإجراءات على المنافذ الحدودية: عندما تكون الإجراءات متسقة ومتجانسة عبر جميع المنافذ، يتم تقليل التشوش والتباين في العمليات.

٤.تقليل الجهد المبذول: بفضل بساطة الإجراءات، يتم تقليل المجهود الفكري والعضوي للموظفين والمراجعين.

٥.تخفيض النفقات: من خلال تبسيط الإجراءات وتوحيدها، يتم تصميم نموذج موحد للعمل الجمركي، مما يقلل من التكاليف.

٦.تجنب الفوضى: بفضل اتباع إجراءات مبسطة وموحدة مسبقًا، يتم تنظيم العمل بشكل متجانس، مما يقضي على حالة الفوضى والارتجالية في معالجة الأمور[١٨].

الفرع الثاني: خطوات تبسيط الإجراءات الكمركية

عملية دراسة إجراءات العمل تهدف إلى التحقق من سلامة وسيرورة العمل، وقد تتضمن خطوات تنقيحية أو دمجية أو إلغائية أو تفويضية للآخرين. يتم استخدام خرائط تدفق إجراءات العمل لفهم الاختصاصات وطول فترات الانتظار وضرورة تنفيذ تلك الخطوات. هدف هذه العملية هو الوصول إلى الإجراءات الأمثل لتحقيق متطلبات العمل، مما يوفر الوقت والجهد ويزيد من كفاءة الإنتاجية ويرفع من روح المعنويات ويحسن مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين. ومن أجل تبسيط الإجراءات في المعاملات الجمركية، يقترح الباحث استخدام ما يلي:

١.استعراض جميع العمليات الجمركية الحالية والجارية لمعالجة الواردات والصادرات والخدمات الأخرى المقدمة من الجمارك في الأقسام الأخرى (مثل السيارات، الصادرات، الاستيراد المؤقت، إلخ)[١٩].

٢.الاطلاع على شكاوى المتعاملين والمختصين (مثل وكلاء الصادرات الجمركية) والتعرف على ملاحظات الموظفين الذين يعملون في الإدارات ذات الصلة بالمشكلات التي تواجههم أثناء تنفيذ الإجراءات.

٣.قياس وتقدير الوقت والتكلفة والجهد المبذول في إنجاز المعاملات الجمركية ومدى تناسبها مع الاحتياجات الفعلية لإنجاز العمل.

٤.تقديم مقترحات وتوصيات محددة لتبسيط الإجراءات لإنجاز الأعمال بأقصى كفاءة وبأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة الوقت كعامل مهم.

٥.مناقشة المقترحات والتوصيات والمشاكل المتعلقة بالعمل الجمركي مع الإدارات المختصة، مع التركيز على الجوانب القانونية والقرارات والأنظمة والتعليمات، واستخدام التقنيات الإلكترونية بشكل فعال في أداء الأعمال.

٦.وضع الإجراءات المبسطة بشكل نهائي واعتمادها وتجريبها فعليًا لفترة زمنية لتقييم النتائج المتوقعة من هذا التبسيط.

٧.تدريب الموظفين على تطبيق هذه الإجراءات المبسطة والاستمرار في تطوير قدراتهم الوظيفية.

٨.إنشاء نظام لمتابعة وتقييم مستمر للإجراءات الجمركية المبسطة خلال تطبيقها عمليًا، وإعداد تقارير دورية للتحقق من سلامة التنفيذ.[٢٠]

٩.تحديد الانحرافات السلبية التي قد تواجه عملية تنفيذ هذه الإجراءات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

الفرع الثالث: اشكال تبسيط الإجراءات

يُعَد تبسيط الإجراءات الجمركية من الأمور الهامة في عملية أنجاز المعاملات الجمركية، وقد أصبحت سياسة يتبعها معظم الإدارات لمواكبة التطورات العالمية والتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات. يعتبر الباحث أن تبسيط الإجراءات الجمركية يمكن أن يتم من خلال الخطوات التالية:

١.دمج الإجراءات المترابطة والمتجانسة معًا لتجنب التكرار والتضاعف في العمل.

٢.إعادة ترتيب مراحل عملية إنجاز المعاملات الجمركية بشكل متسلسل يضمن سلاسة إنجاز المعاملة الجمركية.

٣.حذف الحلقات غير الضرورية في إنجاز المعاملات الجمركية لتبسيط العمل.

٤.الانتقال من العمل اليدوي الورقي إلى العمل الإلكتروني في أقسام الهيئة العامة للجمارك، وذلك وفقًا لطبيعة كل قسم وحجم الأعمال المتميزة به (مثل الخروجية، الادخال المؤقت، الشحن الجوي، المجمع التصديري، إلخ). كما أن توحيد وتبسيط الإجراءات الجمركية يسهم في إزالة الاختلافات وتعزيز التجارة والتبادل التجاري، وهذا العمل يتطلب اتخاذ الخطوات التالية:

أ.ضرورة التفريق في التعامل مع البضائع المارة عبر المنافذ البرية عن تلك التي تمر عبر المنافذ الجوية والبحرية.

ب.توحيد الإجراءات لكل نوع من المنافذ المذكورة أعلاه بهدف تحقيق مستوى من الشفافية المقبول في عملية التخليص الجمركي.

ت.الاعتماد على وسائل الإعلام الرقمية الخاصة بالهيئة العامة للجمارك والبوسترات والملصقات للإفصاح عن آليات عمل الجمارك وتحديد ضوابط الاستيراد والتصدير والإعلان عن السلع الممنوعة والمقيدة والمحظورة.

ث.التعاون الكامل بين الجهات الحكومية في المحافظات وإدارات الجمارك.– هنالك ضرورة مهمة للبت في مايلي:

–الاوارق والمستندات والوثائق المطلوبة لانجاز المعاملة الكمركية والمتمثلة بـ) شهادة المنشأ، اجازة الاستيراد، الفحص وتوحيدها في كافة المنافذ الكمركية.

–التعاون المستمر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الهيئة العامة للجمارك كوزارة التجارة والصحة والزراعة.

–اعادة النظر في كيفية التعامل مع البضائع التي ترد على اساس نماذج او تلك التي لاتحمل صفة تجارية من خلال وضع معايير محددة تبين نوع البضاعة وقيمتها الاستيرادية والكمركية.

–اعادة النظر باعداد وكلاء الاخراج الكمركي بما يتناسب وحجم الاعمال التجارية للمنافذ الحدودية.

–رفد المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية) بالموظفين المؤهلين مهنياً مع مراعاة الهيكل الوظيفي للمنفذ والاعداد المطلوبة لكل منفذ بعد الاخذ بنظر الاعتبار حجم العمل التجاري لذلك المنفذ.

–هناك بعض الاقسام التي تقدم خدمات كمركية من الممكن الانتقال بها من العمل اليدوي الى العمل الالكتروني تماشياً مع متطلبات العصر والتقنيات الحديثة لانجاز الاعمال فعلى سبيل المثال يمكن ان يتحول العمل في قسمي الادخال المؤقت وقسم الخروجية من العمل اليدوي (الورقي) الى العمل الالكتروني وبشكل تدريجي لما له من اهمية ولاسيما هناك تزايد في اعداد الشركات العاملة في العراق وذلك دعما للانجاز المسبق للمعاملات الكمركية.

–استخدام النظم الالية وتكنلوجيا المعلومات يساعد على سرعة انجاز الإجراءات الكمركية، ورفع كفاءة عملية تحصيل الايراد، اذ يؤدي الى الحد من التعامل المباشر بين المستوردين وموظفي الكمارك وتضييق مجال التفاوض بينهما، مع توفير معلومات تساعد في تقليل وقت انجاز المعاملة الكمركية[٢١]

المطلب الثالث: تفعيل دور قسم تدقيق التعريفة

تعرف عملية التدقيق: هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعمق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبميغ الاطراف المعنية بنتائج عملية التدقيق.[٢٢] وسيتم تقسيم المطلب الى اربعه فروع الفرع الاول: عملية تدقيق التعريفة الكمركية الفرع الثاني: واجبات قسم تدقيق

التعريفة الكمركية اما الفرع الثالث: مهام قسم تدقيق التعريفة الكمركية الفرع الرابع: اهمية تفعيل العقوبات الرادعة .

الفرع الاول: عملية تدقيق التعريفة الكمركية

هي مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها قسم تدقيق التعريفة من خلال مجموعة من الموظفين المدنيين لمطابقة القيمة الكمركية وتعني القيمة الكمركية هي مقدار المبلغ المالي الذي يجب تحديده لغرض استحصال الرسوم الكمركية بموجب التي قيمت بها الارسالية الواردة للبند ومدى مطابقتها لجداول التسعيرة الكمركية وهي جُداول تتضمن اسعار كافة انواع البضائع المتداولة(ومبلغ الرسم الكمركي)وهي تلك الرسوم التي تفرض على البضائع التي تعبر الحدود في الدخول والخروج وتسمى عند الدخول رسم الوارد الكمركي وفي الخروج رسم الصادرة وتفرض الرسوم الكمركية اما بنسبة قيمية اونوعية(المدفوع من قبل المستورد اوالمصدر والتاكد من تبويب البضائع واحتساب القيمة والرسم الكمركي بصورة صحيحة[٢٣].

الفرع الثاني: واجبات قسم تدقيق التعريفة الكمركية

يعد قسم التعريفة الكمركية من الاقسام الحيوية والمهمة للهيئة العامة للجمارك ويقع ضمن هيكلها الاداري [٢٤] استنادا لقرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ النظام الداخي للهيئة العامة للجمارك (ويتولى هذا القسم عملية تدقيق البيانات الكمركية والتاكد من صحة تبويب البضائع واحتساب قيمة هذه البضائع والرسوم الكمركية المستوفاة وتطبيق نصوص الاوامر الواردة في قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ والقوانين الأخرى والاتفاقيات المبرمة بين العراق والدول الاخرى واثارة الاعتراضات ومتابعة تحصيل فروقات الرسم التي تظير من خلال عملية التدقيق وتنظيم عملية حفظ البيانات الكمركية عملاً باحكام المادة (٢٦٧) من القانون المذكور اعلاه.

مما سبق يتبين لنا اهمية قسم التعريفة الكمركية كونه المرجع النهائي لتدقيق البيانات الكمركية لغرض تأمين حق الخزينة العامة بالدرجة الاولى، وهنا لابد من الاشارة الى ان القيمة الكمركية الواردة في البيانات الكمركية (التصريحة الكمركية،بيانات ترسيم الامتعة للمسافرين، التصريحة للبضائع المارة بطريقة الانترنيت، جداول الرزم البريدية(لها من الاهمية البالغة كونها تعد المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه عند احتساب الرسم الكمركي في الهيئة العامة للجمارك اضافة الى اعتماد الهيئة العامة للضرائب على تلك القيمة في احتساب مبلغ الامانات الضريبية التي تستحصل من قبل الهيئة العامة للضرائب (وحدة الضريبة) في المنافذ الحدودية عن الاستيرادات والتي يتم عكسيا ايراداً ضريبياً نهائيا في السنة اللاحقة لعملية الاستيرادات عند محاسبة المكلف (المستورد) في الفرع الضريبي المسجل فيه ولذلك فان اي خلل او تقصير في عملية احتساب

تلك القيمة يؤثر بشكل كبير على الايرادات العامة للدولة من محورين هما الهيئة العامة للجمارك والهيئة العامة للضرائب.

الفرع الثالث: مهام قسم تدقيق التعريفة الكمركية

تتمثل مهام هذا القسم في متابعة تحصيل فروقات الرسوم الجمركية من الخطا او سوء التقدير من خلال عملية فتح قناة اتصال بين قسم التعريفة الكمركية والمراكز الحدودية التي وقع فيها هذا الخطأ او سوء التقدير وتبادل وجهات النظر في موضوع الاعتراضات لحين البت فيها. وكذلك يعد هذ القسم الجهة الفنية المختصة بتطبيق احكام قانون التعريفة الجمركية واعطاء الاستشارات المتعلقة بتبويب البضائع حسب بنود وفصول جدول التعريفة الجمركية.

كما يتم اعطاء الاستشارة الفنية فيما يتعلق باختصاص هذه الهيئة في بعض الاحيان عند النظر في القضايا الاعتراضية وفقا للمادة(٧٤) من قانون الكمارك وأبداء الأري في الاستفسارت الواردة اليها من الشركات الاجنبية.

مما سبق تبين لنا ان اهمية ودور قسم تدقيق التعريفة الكمركية في الهيئة العامة للجمارك تتمثل في انه الجهة النيائية المعنية بتدقيق البيانات الكمركية وصحة القيمة الكمركية التي لها من الاهمية البالغة لاحتساب مبلغ الرسوم الكمركية والتي تعتمد عليها الهيئة العامة للضرائب في احتساب الامانات الضريبية التي يدفعها المستورد عن نشاطه الاستيرادي في المنافذ الحدودية بكافة انواعها،[٢٥] ولكي يعمل هذ القسم بكفاءة وفاعلية [٢٦] لابد من توفير المتطلبات التالية:

١. زيادة الكادر الوظيفي المتخصص باعمال تدقيق التعريفة الكمركية في مركز الهيئة بما يتناسب وحجم الاعمال واعداد التصاريح الكمركية الواردة الى قسم تدقيق التعريفة الكمركية من المنافذ الحدودية.

٢.تطوير وتدريب العاملين في قسم تدقيق التعريفة الكمركية والاعتماد على الموظفين ذوي المؤهلات العملية والمهنية وذات عناوين وظيفية محددة.

٣.توجيه المنافذ الحدودية بضرورة التبويب المنطقي المتسلسل للتصاريح الكمركية وارساليا في الموعد المحدد.

٤.اعادة النظر فيما يخص مدى امكانية افراز التصاريح المتعلقة بالبضائع المعفاة عن تلك المرسمة.

٥.تخصص موظفي قسم تدقيق التعريفة الكمركية حسب اصناف وانواع البضائع بما يسهل عملية التدقيق وسرعة الانجاز.

٦.استحداث لجنة لمتابعة تحصيل فروقات الرسم المترتبة على التصاريح الكمركية وضرورة التنسيق مع الوحدة الضريبية في المنافذ.

٧.التحول التدريجي في ارسال التصاريح الكمركية بشكل الكتروني يوميا من المنافذ الحدودية الى مركز الهيئة قسم تدقيق التعريفة الكمركية على أن يكون العمل تجريبي في بعض المنافذ التي لايوجد فيها زخم كبير فيعملها وعند نجاح هذه التجربة بعد حل المشاكل والمعوقات يمكن تعميمها على كافة المنافذ الحدودية.

الفرع الرابع: اهمية تفعيل العقوبات الرادعة

تنشئ الحياة الاجتماعية مصالح اجتماعية، وبأتساع هذه الحياة يوماً بعد يوم تخلق مصالح اجتماعية جديدة، لذا ظهر القانون ليتكفل بحماية هذه المصالح جميعاً ولذلك عرف بأنه مجموعة القواعد التي تقرها الدولة وتقترن بتدابير قصرية توقعيا على من يخل بها.[٢٧]

إن قانون العقوبات ينظم حق الدولة في العقاب، ذلك الحق الذي يعتبر اخطر ما تملكه الدولة من الحقوق في مواجهة الافراد وهو حق تفرضه الحياة في المجتمع تقتضيه ضرورة المحافظة على هذا المجتمع وحمايته من الافعال او التصرفات الضارة.

إن قانون الكمارك ينظم أموالًا لها علاقة وثيقة بالحياة الاقتصادية وهو قانون اقتصادي وضريبي يفصل الجرائم المنصوص عليها بالقانون لحاية مصالح الدولة او بتعبير اخر مصلحة الخزينة العامة.[٢٨]

وقد بين قانون الكمارك المرقم(٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته في الباب الخامس عشر منه في المواد(١٨٨- ٢٢٨) أنواع الجرائم الكمركية والعقوبات المفروضة على كل نوع منها والمسؤولية والتضامن.

وسنتناول في هذا المحور العناصر الاساسية في عملية انجاز المعاملة الكمركية وقانون العقوبات الخاص بكل عنصر وكالاتي:

١.موظفي الهيئة العامة للجمارك: نظم قانون انضباط موظفي الدولة رقم(١٤) لسنة ١٩٩١ في الفصل الثالث منه في المادة(8) العقوبات وآثارها وإجراءات فرضها على موظفي الدولة، ووفقاً للقانون اعلاه تفرض العقوبات المنصوص عليها في مواده عند مخالفة الموظف واجبات وظيفتو او اذا قام بعمل من الاعمال المحظوره عليه.

٢.المستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للجمارك: نظم قانون الكمارك المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته انواع الجرائم الكمركية التي يرتكبيا المستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للجمارك والعقوبات القانونية المفروضة على كل نوع منها في

المواد(١٨٨ – ٢٢١)، ومن الملاحظ أن القانون اعلاه الذي نظمت بموجبه الجرائم الكمركية والعقوبات المفروضة عليها من قبل الهيئة العامة للجمارك، يواجه صعوبة تطبيقه بشكل حقيقي وفعال بسبب الظروف الامنية التي يمر بها البلد،لأن اغلب المنافذ الحدودية تقع في مناطق نائية يصعب توفير الحماية لموظفي تلك المنافذ، الأمر الذي أنعكس سلبا على اداء الموظفين والتزامهم بتطبيق التعليمات النافذة، مما أثر بشكل كبير على الايرادات الكمركية.[٢٩]

٣.وكلاء الاخراج الكمركي: نظم عمل وكلاء الاخراج الكمركي بموجب تعليمات وكلاء الاخراج الكمركي بالتشريع المرقم(8)تاريخ التشريع: ٢٠٠٤-٠١-٠١

إذ يخضع وكلاء الاخراج الكمركي للعقوبات الواردة في قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته في حال ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون،بالاضافة الى ذلك بينت المادة (٨) من التشريع اعلاه العقوبات التي تفرض على وكلاء الاخراج الكمركي في حالة مخالفتهم التعليمات النافذة.

ومن الملاحظ أن اعداد وكلاء الاخراج الكمركي العاملين في المنافذ الحدودية لا يتناسب مع حجم الاعمال بين منفذ كمركي وأخر، وعدم مهنية البعض منهم بسبب عدم تأهيله للعمل الكمركي، وقمة الخبرة والخمفية العملية.

ويرى الباحث هنالك ضرورة اعادة النظر بضوابط منح صلاحية التخصيص الكمركي،ودورات التأهيل الكمركي الخاصة بهم بشكل يتناسب مع حجم التجارة الخارجية المتزايدة، وكذلك دارسة عدد مساعدين وكلاء الاخراج الكمركي،فضلاً عن ضرورة تحديدالاعداد الفعمية المطلوبة لعمل كل منفذ كمركي وحسب حجم الاعمال لتلك المنافذ.

مما سبق يتبين أن كل طرف من أطراف المعاملة الكمركية المشار اليهم اعلاهعمليم محكوم بقوانين وأنظمة وتعليمات، وبمخالفتيا يخضع المخالف للعقوبات الواردة في القانون المعني، وبتفعيل تلك العقوبات بشكل صحيح سيؤدي الى زيادة في الايرادات الكمركية.

اما عن واقع طرق الجباية الضريبية في النظام الضريبي العراقي

تطوير النظام الضريبي في العراق ضروري لتعزيز اقتصاده، حيث يتطلب الأمر تحديث القوانين والتعليمات بانتظام لضمان كفاءة الأنظمة الضريبية ومواكبتها للتطورات. يجب أيضًا التحليل الشامل لطرق التحصيل الضريبي التقليدية لتحديد النقاط القوية والضعف، وتطويرها بطريقة تعزز العملية التحديثية وتدعم النمو والإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تعديل الدستور والقوانين وزيادة الوعي الضريبي لتحقيق زيادة في الإيرادات الضريبية ودعم مسارات الإصلاح الاقتصادي.

تحليل النظام الضريبي في العراق وتقديم اقتراحات قابلة للتنفيذ لجعله فعالًا ومحفزًا لعمليات التطوير والتحديث والتنمية والإصلاح أمر حيوي. فالنظام الضريبي يعتبر مصدرًا مهمًا للإيرادات المالية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حتى في ظل التطور الاقتصادي. تناول البحث في المحور الأول مفهوم النظام الضريبي وأنواع الضرائب في العراق، بينما يتناول المحور الثاني التحديات التي يواجهها النظام الضريبي، بما في ذلك مسألة توليد الإيرادات الضريبية للدولة. أما المحور الثالث، فيناقش المقترحات المحتملة لتطوير النظام الضريبي في العراق.

المبحث الثاني

مكونات النظام الاقتصادية في العراق

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الاول: العناصر الايدولوجية والاقتصادية اما المطلب الثاني. عناصر النظام الضريبي وخصائصه ومؤشرات الضريبة على الدخل في العراق وكما يلي

المطلب الاول: العناصر الايدولوجية والاقتصادية

يتمثل المفهوم الواضح للنظام الضريبي في مجموعة من العناصر الايديولوجية والاقتصادية والقانونية، التي تتكامل لتشكل كيان ضريبي محدد. ويتضمن المفهوم الواسع مجموعة من الأهداف والمبادئ النظرية والغايات التي توجه التشريع الضريبي وتوجيهات السياسات الضريبية. أما المفهوم الضيق، فيتعلق بالجوانب القانونية والفنية التي تنظم عملية الضريبة من التشريع والتطبيق والتحصيل.[٣٠]، تُعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة محددة من الضرائب التي يتم اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين على فترة زمنية محددة، بهدف تحقيق أهداف السياسة الضريبية لهذا المجتمع. [٣١] وفقاً لبعض الباحثين في مجال المالية العامة، يُعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة الضرائب التي يفرضها القانون في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة من تاريخ تأسيسها الوطني، ويعمل ضمن إطار الاقتصاد الوطني والتطورات التي تحدث في البلاد، ويتم تحديده بقواعد قانونية تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للدولة.[٣٢]

يهدف النظام الضريبي إلى تحقيق أقصى حصيلة ضريبية تموّل الموازنة العامة، مع ضمان تحقيق العدالة الضريبية وتطبيق الآليات الحديثة لجمع الضرائب، ومنع التهرب الضريبي والغش. يتم ذلك من خلال إصلاحات ضريبية مبنية على أسس علمية ومعرفية، تُطبقها إدارة ضريبية متخصصة تعمل كوسيط بين المكلفين والنظام الضريبي..[٣٣] سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين

الفرع الاول. تكوين الهيكل الضريبي للضرائب المباشرة في العراق اما الفرع الثاني. تكوين الهيكل الضريبي للضرائب غير المباشرة في العراق وكما يلي :

الفرع الاول. تكوين الهيكل الضريبي للضرائب المباشرة في العراق

يتكون الهيكل الضريبي في العراق عمومًا من نوعين من الضرائب:

اولاً. الضرائب المباشرة: تُفرض مباشرة على الدخل ورأس المال، ويتم تحميلها مباشرة على المكلف دون إمكانية نقلها إلى الآخرين[٣٤]. وتنقسم الضرائب المباشرة في العراق إلى نوعين:

أ. **الضرائب على الدخل:** ضريبة الدخل: تُفرض على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال غير المنقولة، بالإضافة إلى الأرباح المتحققة من العمل والمهن الحرة والتعويضات والمخصصات التي يتلقاها المكلفون من القطاع العام أو القطاع الخاص أو بدل استئجار الأراضي الزراعية، وأي ربح يحققه شخص ولم يخضع لضريبة أخرى في فترة زمنية محددة كما ينص عليه القانون. تنظم هذه الضريبة قانون ضريبة الدخل العراقي الصادر بالمرسوم رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢. تعتبر هذه الضريبة من الضرائب المباشرة، وتُطلق عليها أحيانًا اسم "ضريبة الدخل"، وتُدفع من قبل الأفراد على دخلهم الشخصي الشهري على سبيل المثال، بالإضافة إلى الشركات التي تدفعها على أرباحها. ويمكن تصنيف هذه الضريبة حسب طريقة حسابها إلى الضريبة النسبية، حيث لا يتم ربط معدل الضريبة بقيمة الدخل أو المال، والضريبة التقدمية، حيث يزداد معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الذي تطبق عليه الجباية، والضريبة التراجعية، حيث يتراجع معدل الضريبة كلما ازداد المبلغ الخاضع للجباية [٣٥]..

ب. **الضريبة العقارية:** تُفرض على دخل المكلف المتمثل في العقارات والعروض التي يمتلكها في العراق، باستثناء السكن الذي يسكنه المكلف. ويُنظم ذلك بموجب قانون الضريبة العقارية رقم (٢٦١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، والذي يشمل تعديلات تمت وفقًا لأحكام الدستور واعتمادًا على قانون الضريبة العقارية. يقدر مبلغ الضريبة بنسبة مئوية (١٠%) من الإيرادات السنوية لجميع الأملاك العقارية (باستثناء إيرادات بيع العقارات)، بما في ذلك حصص الأشخاص الحيين في تلك العقارات. ويُخصم نسبة (١٠%) من الإيراد السنوي لكل عقار لتغطية تكاليف الصيانة والاستبدال قبل حساب الضريبة العقارية.

تُفرض ضريبة العرصات على قيمة الثروة المملوكة بالكامل أو جزئيًا من قبل المكلف، وعادة ما تكون الأسعار منخفضة لتشجيع تكوين وتراكم الثروات. تحدد المادة الأولى من قانون العرصات الأراضي التي تقع ضمن حدود أمانة بغداد والبلديات في مراكز المحافظات والقضاءات والنواحي، سواء كانت مملوكة أو مرهونة أو مفوضة للتجيل العقاري أو منوحة باللزوم، شريطة ألا تكون

مشيدة بناء صالح للسكن أو لأغراض الاستثمار. تحدد حدود العرصة التي تخضع للضريبة داخل حدود أمانة بغداد والبلديات، وأي عرصة تقع خارج هذه الحدود لا تخضع للضريبة، مما يؤدي إلى تقليل كبير في قاعدة الضريبة وتقليل الإيرادات الضريبية، خاصة مع النسبة المنخفضة (١٪). ينظم قانون ضريبة العرصات رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ أحكام هذه الضريبة[٣٦].

الفرع الثاني. تكوين الهيكل الضريبي للضرائب غير المباشرة في العراق

يقوم المكلف بتحمل الضريبة ثم يحولها إلى شخص آخر، وعادة ما تُفرض الضرائب على الأطراف التي تتميز بعدم الاستقرار مثل المنتجين والمصدرين والمستوردين، مما ينتقل عبء هذه الضرائب في النهاية إلى المستهلك بشكل غير مباشر.[٣٧] تتزايد أهمية الضرائب غير المباشرة في الاقتصادات البلدانية، نظرًا للخصائص الاقتصادية التي تمتاز بها، بالإضافة إلى ارتفاع مهامها التمويلية بجانب الضرائب المباشرة. ومن بين الضرائب غير المباشرة البارزة:

١. الضرائب على الاستهلاك:

أ.الضرائب الجمركية: تُفرض على جميع سلع وخدمات التنقل بين الدول وتتوقف إلزامية هذه الضرائب على وجود التجارة الخارجية، وتُعرف أيضًا بالتعريفة الجمركية. في العراق، يُنظم قانون التعريفة الجمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ هذه الضرائب.

ب.تعفى العينات والنماذج التي لا تمتلك قيمة تجارية من رسوم الوارد الجمركي.

ت.لا يُطبق حكم القفزة على الأرساليات المجزأة التي تهدف إلى تجنب دفع الرسوم الجمركية.

ث.تم استبدال الضريبة الجمركية بضريبة إعمار العراق، وتُفرض هذه الضريبة رغم تعليق الضرائب والرسوم في إطار الإيرادات العامة، باستثناء الغذاء والدواء. يتعامل قانون الكمارك مع الأحكام العامة الضريبية، بينما يوضح قانون التعريفة الجمركية الضريبة المفروضة بحسب الفئات المختلفة وطبيعتها، ولكن في الوقت الحالي تم التخلي عن الحاجة إلى هذا النوع من الضرائب.

ج.تُفرض الضرائب على الإنتاج على بعض المواد المُنتجة محليًا، وقد تُعفى الدولة منها لأغراض تنموية اقتصادية أو اجتماعية. تُنظم أحكام هذه الضرائب بواسطة مجموعة من القوانين الضريبية، مثل قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١ بشأن الضرائب على الإنتاج والاستهلاك. يهدف هذا القانون إلى تنظيم وفرض الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، وتوجيه الإعفاءات الضريبية بما يخدم الاقتصاد المحلي والمجتمع بشكل عام.[٣٨]

ح.تفرض ضريبة المبيعات بمقتضى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤، والمعروف بقانون الضريبة العامة على المبيعات، وتبلغ نسبتها ١٦% من قيمة السلعة أو بدل الخدمة. وتخضع السلع

والخدمات المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون لضريبة خاصة يحدد مقدارها ونسبتها وفئتها بمقتضى نظام يُصدر لهذه الغاية، مع مراعاة أحكام المادة (٣) من القانون.

خ.تُفرض الضرائب على التداول كمبالغ مالية يقدمها الأفراد للدولة مقابل خدمة معينة يقدمها المكلف، مثل رسوم الطوابع.[٣٩] تُطلق الرسوم عليها وتُنظم بموجب القوانين، حيث يُخضع المستثمرون لضريبة أرباح رأس المال بنسبة ٥٠٪ من معدل الضريبة الهامشية. وفي هذا السياق، تُعتبر الأرباح والخسائر دخلًا تجاريًا بدلاً من رأس مال. وبناءً على ذلك، يتم فرض ضريبة بنسبة ١٠٠٪ على الأرباح وفقًا للمعدل الضريبي الحالي المعمول به..

المطلب الثاني. عناصر النظام الضريبي وخصائصه ومؤشرات الضريبة على الدخل في العراق

سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين الفرع الاول :عناصر النظام الضريبي في العراق، اما الفرع الثاني. خصائص النظام الضريبي في العراق :

الفرع الاول. عناصر النظام الضريبي في العراق

عناصر نظام الضرائب تتضمن:

١.التشريع الضريبي: يشمل صياغة مبادئ وأهداف الضريبة بشكل واضح لتحقيق الغايات المحددة للضرائب. ينبغي أن يتم صياغة التشريع الضريبي بدقة لضمان عدم التهرب الضريبي والتجنب الضريبي. يشمل هذا الجانب القوانين التي تصدرها الحكومة لفرض الضرائب، وتحصيلها، والطعن فيها، وإلغائها، حيث لا يجوز فرض أي ضريبة إلا بموجب القانون.[٤٠]

٢.الإدارة الضريبية هي أحد أطراف العلاقة الضريبية، وتتحمل مسؤولية تحصيل المبالغ الضريبية من المكلفين وتقديمها إلى الخزينة العامة في المواعيد المحددة بموجب القانون.[٤١] تقوم الإدارة الضريبية بشكل رئيسي بإدارة عملية التحصيل الضريبي وتكلف بتطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بالضرائب بشكل مباشر.

٣.الجهاز القضائي يعتبر جزءاً أساسياً من النظام الضريبي، حيث يقوم بمراقبة تطبيق التشريعات الضريبية وضمان تحقيق العدالة الضريبية. كما يعمل على فصل المنازعات الضريبية بين المكلفين والإدارة الضريبية. ينبغي أن يتمتع الجهاز القضائي بالاستقلالية والحياد التام لضمان عدم تأثره بتأثيرات الإدارة التنفيذية..[10] والمكلف: هو الشخص الذي يتحمل المسؤولية عن دفع الضرائب والمبالغ المطلوبة وفقاً للتشريعات الضريبية، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، ويتمثل دوره في تقديم الضرائب المستحقة إلى السلطات الضريبية. ولكي يكون المكلف فعالاً وكفؤاً في تحقيق واجباته، يجب أن يتمتع بفهم ضريبي عميق يمكنه من تحديد وإدارة التدفقات المالية اللازمة للحكومة لأداء وظائفها.

٤.التحكيم الضريبي: يُعَدّ جزءًا أساسيًا في النظام الضريبي، حيث يهدف إلى تنفيذ أحكام التشريعات الضريبية وتطبيق القوانين المتعلقة بالضرائب وإدارة الحياة الضريبية. يتم تنفيذ هذه العمليات عن طريق اثنين من الأطراف، الأول هو الجانب المكلّف الذي يقدم الإقرارات الضريبية، والثاني هو الجهة الإدارية الضريبية التي يجب أن تتمتع بالخبرة والاختصاص لضمان تحصيل المبالغ المستحقة من المكلفين.

الفرع الثاني. خصائص النظام الضريبي في العراق

يمكن تحديد خصائص النظام الضريبي كما يلي:

١.انخفاض في الحصيلة الضريبية، حيث لا تتجاوز عادةً ١٠٪ من الدخل القومي، بينما تصل في العديد من الدول المتقدمة إلى أكثر من ١٥٪ من الدخل القومي.[٤٢] ويعزى هذا الانخفاض إلى إلى انخفاض كل من الدخل القومي والدخل الشخصي المتوسط، بالإضافة إلى ضعف الأداء والفعالية في الإدارة الضريبية وأجهزتها، وانخفاض مستوى الوعي الضريبي.

٢.تجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة عبر فرض الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال، بالإضافة إلى فرض الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية ورسوم الطوابع.[٤٣]

٣.تتمثل الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة في فرض الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال، بالإضافة إلى فرض الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية ورسوم الطوابع.[٤٤]

٤.تتمثل الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة في فرض الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال، بالإضافة إلى فرض الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية ورسوم الطوابع.[٤٥]

٥.تلاحظ زيادة الإعفاءات في التشريعات الضريبية العراقية بهدف الحد من التأثير الاقتصادي والاجتماعي السلبي للضرائب.[٤٦]

٦.يتميز القانون الضريبي في العراق بتعدد التعديلات التي يتم إدخالها عليه.

٧.ويعود هذا التعدد إلى وجود تحديات ضريبية متعددة ناجمة عن جوانب اقتصادية وإدارية وتشريعية واجتماعية.

٨.ومن بين هذه التحديات، عدم وجود ضريبة على الثروة بأي شكل من الأشكال، باستثناء حالات معينة مثل ثروة الفرد التي تخضع لضريبة التركة، التي تم إلغاؤها في عام ١٨٨٩.[٤٧]

الاستنتاجات

١.ان للأدارة الكمركية دور كبير في زيادة الايرادات الكمركية من خلال توفير المستمزمات الضرورية اللازمة لانجاز العمل الكمركي بكفاءة وفاعمية.

٢.وجود عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية لها أثر على الايرادات الكمركية.

٣.ان العنصر البشري المتمثل بدارستنا موظفي الهيئة العامة لمكمرك عنصرمهم في المعاملة الكمركية ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الايرادات الكمركية التي تعد من موارد الموازنة العامة للدولة.

٤.ان إجراءات انجاز المعاملة الكمركية لها دور كبير في عملية زيادة الايرادات الكمركية وكلما كانت تلك الإجراءات بسيطة وغير معقدة كلما زادت الايرادات الكمركية من خلال تشجيع المستوردين والمصدرين على زيادة نشاطهم الاقتصادي) الاستيراد والتصدير (ويشجع المستثمرين على زيادة نشاطهم الاقتصادي.

٥.ان قسم تدقيق التعريفة في مركز الهيئة العامة للجمارك يساهم بشكل كبير في زيادة الايرادات الكمركية كونها الحلقة الاخيرة والمهمة على الحفاظ على المال العام.

٦.للعقوبات الرادعة دور في تقويم عمل كلا من الموظفين ووكلاء الاخراج الكمركي والمستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للضرائب.

٧.ان قانون الجمارك المرقم ٢٣ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته، والنافذ حالياً لا يتماشى مع متطلبات العمل الكمركي الحالي.

التوصيات

تعتقد الباحثة أن للسياسة الجمركية والضريبية دورًا هامًا في زيادة إيرادات اقتصاد السوق من خلال:

١.دور إدارة الموارد البشرية في زيادة الإيرادات الجمركية، حيث تُعتبر محورًا هامًا في أداء العمل الجمركي في جميع المنافذ الجمركية

٢.تبسيط إجراءات المعاملة الضريبية، حيث يسهم ذلك في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تسريع إجراءات الفحص والمعاينة والتخليص الجمركي للسلع والبضائع

٣.تفعيل دور قسم التدقيق في التعريفة، الذي يسهم في زيادة الإيرادات الجمركية من خلال مراقبته الفعالة على العمل الجمركي في جميع المنافذ الحدودية، مما يقلل من التهرب الجمركي ويزيد من الإيرادات

٤.تفعيل العقوبات الرادعة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي والتهريب الكمركي من دفع الرسوم الجمركية على المستوردين، تطبيق هذه العقوبات بشكل صحيح وعادل يسهم في زيادة الإيرادات الجمركية. أظهر البحث وجود علاقة بين أنشطة الإدارة الجمركية والضريبية والإيرادات المحققة،

٥.على الدولة الاهتمام بالادارة الكمركية من خلال توفير المستمزمات الضرورية اللازمة لانجاز عمليا، كونها مصدرا من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، وأداة لحماية المنتج والمستهلك المحمي.

٦.ضرورة اختيار العناصر الكفوءة والنزيهة من موظفي الهيئة العامة للجمارك للعمل في المنافذ الحدودية وممن يمتلكون الخبرة المهنية والعملية لان لهم الاثر الكبير في زيادة الايرادات الكمركية واشراكهم في العديد من الدورات التخصصية في العمل الكمركي مع مراعاة منحيم مخصصات منافذ حدودية تمكنيم من مواجهة الاعباء المالية المترتبة من تواجدهم في المراكز الحدودية والتي هي عالبا في مناطق نائية لحمايتهم من المجوء الى الطرق الغير مشروعة لمكسب المادي.

٧.اعادة النظر في الإجراءات الكمركية المتبعة حاليا لغرض توحيدها في كافة المنافذ الكمركية وحسب طبيعتها (برية، بحرية، جوية) وتشكيل لجان متخصصة لبيان مدى امكانية (حذف، دمج،الغاء) بعض مراحل انجاز المعاملة الكمركية والانتقال التدريجي من العمل الكتابي الى العمل الالكتروني لمواكبة التطوارت الالكترونية.

٨.دارسة مدى امكانية العمل على انجاز المعاملات الكمركية وفق نظام العمل المسبق تطبيقا لاتفاقية كيوتو للجمارك اذ انيا سوف توفر الجهد والوقت لااطراف المعاملة الكمركية كافة.

٩.ضرورة زيادة اعداد موظفي قسم تدقيق التعريفة بما يتنايسب مع اعداد المعاملات المنجزة في المنافذ الحدودية مع زيادة الاهتمام بهذا القسم من خلال توفير كافة المستمزمات الضرورية لعمله بصورة فعالة فضلاً عن اعتماد طريقة ارسال نسخ من التصاريح الكمركية المنجزة في المنافذ الحدودية الكترونيا بشكل يومي وعند انجاز كل معاملة مع ارسال نسخة الكترونية اخرى الى الهيئة العامة للضرائب لغرض اعتمادا في عملية التقدير الضريبي لتقليل الجهد والوقت والكمفة.

١٠.تفعيل العقوبات الرادعة بما يحقق العدالة وفقا لمقوانين النافذة والخاصة بكل طرف من االطراف المعاملة الكمركية) الموظفين، وكلاء الاخراج الكمركي،المستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للجمارك الامر الذي سينعكس ايجابا على انضباطيم والتزامهم بالتعليمات وبالتالي يؤدي الى زيادة الايرادات الكمركية.

١١.اعادة النظر ببعض مواد قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، بما يمبي متطلبات العمل الكمركي بعد الاخذ بالحسبان المتغيارت السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت الاربن.

هوامش البحث

[١]. بن عنتر، ادارة الموارد البشرية – المفاهيم والاسس ، الابعاد الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار الفكر، العراق، ص١٩٤

[٢]. بن عنتر، ادارة الموارد البشرية – المفاهيم والاسس ، الابعاد الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار الفكر، العراق، ص١٩٤

[٣]. شوقي، *ادارة الوقت ومدارس القيادة الادارية، الطبعة الثانية، دار الكتب*، ٢٠١٣، بيروت، ص ٦

[٤]. عقيلي، عمر وصفي ادارة الموارد البشرية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م. ص ١٥٥

[٥]. الجابري، محمد عابد، العرب والعولمة، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. ص ١٣٣

[٦]. الدوري، *إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي*: ص ١٩٤

[٧]. سنان الموسوي، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، ٢٠٠٨ · بغداد: المكتبة القانونية. ص ٢١

[٨]. الدوري، وعلي، *إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي*: ص ١٩٤

[٩]. قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة١٩٨٤

[١٠]. حسن علي الذنون، النظرية العامة للعقد في والقانون، مطبعة نهضة مصر، ١٩٤٦، ص٢٤

[١١]. ابو شيخة، *ادارة الموارد البشرية – اطار نظري وحالات عملية*: ص ١٢٣

[١٢]. عقيلي، *ادارة الموارد البشرية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الكتب، مصر*، ٢٠١١ ص ١٢٢

[١٣]. منشى، *الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار العلوم، القاهرة*، ٢٠١٣، ص ١٩٤

[١٤]. منشى، *الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصاد، المصدر السابق:* ص ١٩٤

[١٥]. جابري، سليمان بن سعود بن علي، السلطة العامة: مفهومها، أساسها، حدودها: بين النظم القانونية، دار الفكر، ٢٠٠٦، ص٢٠٥

[١٦]. عبد الفضيل، محمود، برامج الإصلاح الإقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع · ١٩٩٤، ص٢٠

[١٧]. عبد الفضيل، محمود المصدر السابق، ص ٢٢

[١٨]. المصري، رفيق يونس، الطبعة الأولى، دار المشرق، مصر ٢٠٠٥، ص ١٢٢

[١٩]. المصري، رفيق يونس، المصدر السابق، ص ١٢٢

[٢٠]. المصري، رفيق يونس، المصدر السابق، ص ١٢٢

[٢١]. غربي، علي وقبرة، اسماعيل. (تنمية الموارد البشرية. لقاهرة: دار الفجر، ٢٠١٤م، ص١٢٣

[٢٢]. توماس، وليم. بنكي، أمرسون.. المراجعة بين النظرية والتطبيق. ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين. جدة: دار المريخ، ٢٠١٩، ص٢٦

[٢٣]. مصطفى، أحمد سيد. «انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنطقة العربية». مجلة آفاق اقتصادية. ٢٠٠٠: ص ٣٤

[٢٤]. قرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ النظام الداخلي للهيئة العامة للجمارك

[٢٥]. عواد، يونس عواد. «أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية». مجلة جامعة دمشق. ٢٠١٦: ص ٣٥

[٢٦]. عنتر، عبد الرحمن، "إدارة الموارد البشرية – المفاهيم والأسس، الأبعاد الاستراتيجية،" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

[٢٧]. سنان الموسوي · إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، الطبعة الأولى، دار الفكر، العراق، ٢٠٠٨ · ص ٣

[٢٨]. *غربي، علي وقبرة، اسماعيل. تنمية الموارد البشرية. لقاهرة: دار الفجر*، ٢٠١٤: ص ٣٠٢

[٢٩]. الفلاي، «تبسيط الإجراءات الجمركية على البضائع الواردة بجمرك الميناء»، دار السعد، مصر، ١٩٩٩ ص ٩٤

[٣٠]. شوقي، ادارة الوقت ومدارس القيادة الادارية، الطبعة الثانية، دار الكتب، ٢٠١٣، بيروت، ص ٦ ص ١٩

[٣١]. المصدر السابق، ص ١١

[٣٢]. دويدار، *في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار السلام، بيروت:* ص ١١١

[٣٣]. المصدر السابق، ص ١١٧

[٣٤] بن عنتر، عبد الرحمن، "إدارة الموارد البشرية – المفاهيم والأسس، الأبعاد الاستراتيجية،" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

[٣٥] عبد جواد وعلي، «الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة من ١٩٧١ الى ٢٠٠٥ من وجهة نظر احصائية»، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار العلم، سوريا، ص ٥

[٣٦]. عواد، يونس عواد. «أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية». مجلة جامعة دمشق. ٢٠١٦ ص ٢٩

[٣٧]. عبد الغفور، «اثر العلاقة ققانون المكلف والادارة الضريبية في التحصيل والجباية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، بغداد، ٢٠١١٥-٧

[٣٨]. العبودي، «تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية»، الطبعة الأولى، دار الفكر، العراق، ٢٠١١، ص١٩٤ ص ٢٢

[٣٩].شهاب، «النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات»، الطبعة الأولى، دار القلم، العراق ٢٠٠٩، ص ١١٢

[٤٠]. عبد السلام، واكواك. «فعالية النظام الضريبي في الجزائر دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي». رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة ٢٠١٢: ص ٥

[٤١]. عبد الغفور، «اثر العلاقة ققانون المكلف والادارة الضريبية في التحصيل والجباية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، بغداد، ٢٠١١، ص٧١

[٤٢]. جواد، «واقع السياسة الضريبية في العراق، ومتطلبات الإصلاح الضريبي»، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠

[٤٣]. عبد جواد وعلي، «الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة من ١٩٧١ الى ٢٠٠٥ من وجهة نظر احصائية»، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار العلم، سوريا، ص ٥

[٤٤]. شهاب، «النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات»، الطبعة الأولى، دار القلم، العراق ٢٠٠٩، ص ٢٩

[٤٥]. علي ومحمد، *المحاسبة والتحاسب الضريبي الاساسيات والمفاهيم والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار المشرق، بيروت، ٢٠١١*، ص ٥٧

[٤٦]. عبد جواد وعلي، «الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة من ١٩٧١ الى ٢٠٠٥ من وجهة نظر احصائية»، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار العلم، سوريا، ص ٥

[٤٧]. العبودي، «تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية»، الطبعة الأولى، دار الفكر، العراق، ٢٠١١، ص ٢٢

المصادر والمراجع

القوانين والدساتير

١.قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة١٩٨٤

٢.قرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ النظام الداخلي للهيئة العامة للجمارك

الكتب

١.ابو شيخة، نادر أحمد، إدارة الموارد البشرية، ايطار نظري وحالة عمليا. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٢.أحمد، رائد ناجي، "المالية العامة والتشريع المالي،" مطبعة العاتك، القاهرة، ٢٠١٧.

٣. البطريق، يونس أحمد، "النظم الضريبية،" الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٤.بن عنتر، عبد الرحمن، "إدارة الموارد البشرية – المفاهيم والأسس، الأبعاد الاستراتيجية،" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

٥.توماس، وليم، ينكي، أمرسون، "المراجعة بين النظرية والتطبيق،" ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين، دار المريخ للنشر، جدة، ٢٠١٩.**.

٦.الجابري، محمد عابد، "العرب والعولمة،" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.**سنان الموسوي · إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، ٢٠٠٨.

٧. دارز، حامد عبد المجيد، "مبادئ المالية العامة،" مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٧.**الدوري، زكرياو علي، أحمد. (٢٠٠٩). *إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي*. عمان: دار اليازوري للنشر.

٨.دويدار، محمد. (د.ت). *في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني*. بيروت: الدار الجامعية للنشر.

٩.سميث، ادم. (٢٠٠٧م). *القيمة المضافة*. ترجمة سالم ناجي. (د.ن).

١٠.شوقي، عبدالله. (٢٠١١م). *ادارة الوقت ومدارس القيادة الادارية*. عمان: دار المشرق الثقافي.

١١.عقيلي، عمر وصفي ادارة الموارد البشرية المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
١٢.علي، طلال محمدو محمد، هيثم علي. (٢٠١٧م). *المحاسبة والتحاسب الضريبي الاساسيات والمفاهيم والتطبيقات*. بغداد: دار الكتب والوثائق.
١٣.غربي، علي وقبرة، اسماعيل. (٢٠١٤م). *تنمية الموارد البشرية*. لقاهرة: دار الفجر.
١٤.المصري، رفيق يونس، الطبعة الأولى، دار المشرق، مصر ٢٠٠٥،
١٥.منشى، فاتن عبد الأول. (٢٠١٩م). *الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصاد*. (د.ن).

الرسائل والاطاريح والبحوث

١.جمام، محمود. (٢٠٠٣م). «النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية». اطروحة دكتوراه. جامعة محمود منتوري.
٢.جواد، «واقع السياسة الضريبية في العراق، ومتطلبات الإصلاح الضريبي»، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣.جواد، فاطمه عبد وعلي، ناجحة عباس. (٢٠١١م). «الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة من ١٩٧١ الى ٢٠٠٥ من وجهة نظر احصائية». بحث مقدم المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية.
٤.شهاب، علي طالب. (٢٠١١م). «النظام الضريبي في العراق: الواقع والتحديات». مجلة العلوم الاقتصادية. ٧. (٢٨): ٤٠-٦١.
٥.شوقي، ادارة الوقت ومدارس القيادة الادارية، الطبعة الثانية، دار الكتب، ٢٠١٣، بيروت.
٦.عبد السلام، واكواك. «فعالية النظام الضريبي في الجزائر دراسة حالة بقباضة قمار ولاية الوادي». رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة ٢٠١٢.
٧.عبد الغفور، «اثر العلاقة فقانون المكلف والادارة الضريبية في التحصيل والجباية، الطبعة الأولى، دار الفرقان، بغداد، ٢٠١١.
٨.عبد جواد وعلي، «الاثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة من ١٩٧١ الى ٢٠٠٥ من وجهة نظر احصائية»، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، دار العلم، سوريا.
٩.العبودي، علاء حسين مونس. (٢٠١٥م).« تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (١٩٩٠م – ٢٠١٠م)». رسالة ماجستير. جامعة بغداد.
١٠.عواد، يونس عواد. «أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية». مجلة جامعة دمشق. ٢٠١٦: ٤٣-٤٩.
١١.الفلاي ، عبد الله حمود. (١٤١٢هـ). «تبسيط الإجراءات الجمركية على البضائع الواردة بجمرك الميناء». رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود.
١٢.محمد، فخري محمد. (٢٠٠٥م). « تفعيل اجراءات الحصر الضريبي ودورها في زيادة االيرادات الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب». رسالة ماجستير. جامعة بغداد.
١٣.مصطفى، أحمد سيد. «انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنطقة العربية». مجلة آفاق اقتصادية. ٢٠٠٠.

Sources and references

Laws and constitutions

1.Customs Law No. 23 of 1984

2.Resolution No. (3) of 1993 Internal regulations of the General Authority of Customs Books

1.Abu Sheikha, Nader Ahmed, Human Resources Management, a theoretical framework and a practical case. Amman: Safaa Publishing and Distribution House, 2010.

2.Ahmed, Raed Naji, "Public Finance and Financial Legislation," Al-Atak Press, Cairo, 2017.

3.Al-Batriq, Younis Ahmed, "Tax Systems," University House, Alexandria, 2003.

4.Bin Antar, Abdul Rahman, "Human Resources Management - Concepts, Foundations, Strategic Dimensions," Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2020.

5.Thomas, William, Yanky, Emerson, "Review between Theory and Practice," translated by Ahmed Hamid Hajjaj, Kamal Al-Din, Al-Marrekh Publishing House, Jeddah, 2019.**.

6.Al-Jabri, Muhammad Abed, "Arabs and Globalization," first edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1998. **Sinan Al-Musawi • Human resources management and the effects of globalization on it, 2008.

7.Darz, Hamed Abdel Majeed, "Principles of Public Finance," Alexandria Book Center, Alexandria, 2007. **Al-Douri, Zakaria, and Ali, Ahmed. (2009). International business management: a behavioral and strategic perspective. Amman: Al-Yazouri Publishing House.

8.Dowidar, Muhammad. (d.t.). In tax theory and the tax system with a special reading of the Lebanese tax law. Beirut: University Publishing House.

9.Smith, Adam. (2007AD). Value Added. Translated by Salem Naji. (D.N.(.

10.Shawqi, Abdullah. (2011AD). Time management and administrative leadership schools. Amman: Dar Al-Mashreq Cultural.

11.Aqili, Omar Wasfi, Contemporary Human Resources Management. Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution, 2006.

12.Ali, Talal Muhammadu Muhammad, Haitham Ali. (2017AD). Accounting and tax accounting basics, concepts and applications. Baghdad: House of Books and Documents.

13.Gharbi, Ali and Qabra, Ismail. (2014AD). Human Resource Development. Cairo: Dar Al-Fajr.

14.Al-Masry, Rafiq Yunus, first edition, Dar Al-Mashreq, Egypt 2005،

15.Manshi, Faten Abdel Awal. (2019AD). Arab investments: as an entry point for economic integration. (D.N.(.

Theses, dissertations and research

1.Jamam, Mahmoud. (2003AD). "The tax system and its impact on economic development." Doctoral thesis. Mahmoud Mantouri University.

2.Jawad, "The reality of tax policy in Iraq, and the requirements of tax reform," second edition, Dar Al-Kutub, Cairo, 2005.

3.Jawad, Fatima Abd and Ali, Najeh Abbas. (2011AD). "The economic effects of taxes in Iraq for the period from 1971 to 2005 from a statistical point of view." Research presented by the Ministry of Finance's tax scientific conference.

4.Shihab, Ali Talib. (2011AD). "The tax system in Iraq: reality and challenges." Journal of Economic Sciences. 7. (28): 40-61.
5.Shawqi, Time Management and Administrative Leadership Schools, second edition, Dar Al-Kutub, 2013, Beirut.
6.Abdel Salam, Awakwak. "The effectiveness of the tax system in Algeria, a case study in the gambling hall of Oued Province." Master Thesis. Kasdi Merbah University Ouargla 2012.
7.Abdul Ghafour, "The impact of the relationship between the taxpayer's law and the tax administration on collection and collection, first edition, Dar Al-Furqan, Baghdad, 2011.
8.Abd Jawad and Ali, "The Economic Effects of Taxes in Iraq for the Period from 1971 to 2005 from a Statistical Point of View," first edition, 2013, Dar Al-Ilm, Syria.
9.Al-Aboudi, Alaa Hussein Munis. (2015 AD). «An analysis of tax policy trends in Iraq and its role in determining the path of tax revenues for the years (1990 AD - 2010 AD)». Master Thesis. Baghdad University.
10.Awad, Younis Awad. "The impact of technological variables on the control function in economic projects." Damascus University Journal. 2016: 43-49.
11.Al-Falai, Abdullah Hammoud. (1412 AH). "Simplifying customs procedures for goods arriving at port customs." A magister message that is not published. King Saud University.
12.Muhammad, Fakhri Muhammad. (2005AD). "Activating tax inventory procedures and their role in increasing tax revenues/ applied research in the General Tax Authority." Master Thesis. Baghdad University.
13.Mustafa, Ahmed Sayed. "The implications of technology on the human element in the Arab region." Economic Horizons Magazine. 2000.